

## محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة / اشارة خاصة للعراق والدول العربية

م.د. نزهان محمد سهو السامرائي

كلية العلوم التطبيقية / جامعة سامراء

nazhanalsaho@gmail.com

### المقدمة:

لقد توسع نشاط الاستثمار الأجنبي بأنواعه وانتشر في مختلف الدول أكثر من أي نشاط آخر ، وساهمت العولمة بمؤسساتها ومتطلباتها وادواتها بذلك التوسع الذي كان له بعدين افقيا وعموديا ، و يعد النمو المتزايد لتدفقات «Foreign Direct Investment» FDI خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ومطلع الواحد والعشرين أحد أهم التغيرات الحديثة والتوسعات في الاقتصاد العالمي. فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والنتاج المحلي الإجمالي العالمي ، الا أن الوجهة الرئيسة لهذه التدفقات تسير نحو الدول المتقدمة ، ذلك لأن اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار مرهونة بضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف تلك هي التي يتضمنها المناخ الاستثماري ولعل أهمها يتمثل في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني، والاقتصادي، والنقدي، والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنظمة وتوفر البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن ،والتي تشكل بجمعها قوة جاذبة للاستثمارات وبموجبها تصنف مختلف بلدان العالم وفقاً لمعايير محددة وعلى أساسها يتم ترتيب قدرة كل بلد في المنافسة رقمياً مقارنة بغيره من البلدان ويلاحظ أن هناك علاقة ارتباط مباشرة بين ترتيب التنافسية وحجم تدفقات الاستثمار وان تلك التغيرات أعادت بعض الأسئلة الموجودة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب FDI والآثار المتوقعة لهذه الاستثمارات ولكن هذه المرة كان التركيز على الدول النامية، وشهدت معظمها خلال العقود الأخيرة تصاعداً في نسب الحاجة للاستثمار الأجنبي المباشر على خلفية التصورات والنتائج التي تولدت لدى الباحثين من دراستهم لتجارب الدول التي سبق وان ضيفت تلك التجربة.

### أولاً- مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في:

1. مدى توفر مناخ الاستثمار باعتباره المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وما تتبجه من فرص قد تكون ممكنة لزيادة الإنتاجية ورفع معدل القيمة المضافة وامتصاص البطالة وزيادة في الدخل ومحاربة الفقر وأن تحقيق تلك الأهداف يتطلب توافر المقومات وتجاوز المحددات .
2. وجود تناقض بين مؤيدي FDI لتأثيره الايجابي ومعارضوه وتأثيره السلبي على الاقتصاديات المضيفة وان المشكلة تكمن في محاولة التوصل إلى الحقيقة لاسيما في الدول النامية والعربية منها .
3. عدم توفر درجة مقبولة للمؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في الدولة المضيفة لاسيما العربية.

### ثانياً - أهمية البحث:

يتطلب انشاء او قيام و استمرار اي مشروع اقتصادي استثماري توفر بيئة ومناخ ملائم اذ انه اساس في تحقق القدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعد مصدر أساسي لتطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة العناصر والموارد وأهمها عصري راس المال المادي والبشري ، واذا ما علمنا ان من أساسيات نجاح FDI الاستثمار الاجنبي المباشر ان يوفر المتغيرين السابقين او احدهما في الحد الأدنى لكي يكون مقبولا في الدولة المضيفة هذا من جهة واما من الجهة الاخرى فإنه يلعب دورا غير عادي ومتزايد في مجال الأعمال التجارية العالمية و يمكن أن يوفر شركات و أسواق جديدة وقنوات للتسويق، ومرافق الإنتاج الأكفأ والأرخص، واستخدام العلامات التجارية وأسرار المعرفة بالنسبة للبلد المضيف أو الشركة التي تتلقى الاستثمار، ويمكن أن يكون الاستثمار مصدرا للعمليات والمنتجات والتكنولوجيات التنظيمية والمهارات الإدارية، المحلية وتأثيره المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، وعلى هذا النحو يمكن أن توفر دفعة قوية للتنمية الاقتصادية ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي ومن كل تلك المؤشرات تتولد أهمية البحث كونه مشتق من أهميتها

**ثالثاً- أهداف البحث:** في ضوء مشكلة البحث وأهميته يمكن تحديد أهداف البحث في أنها تتمحور في:

1. توضيح وعرض مركز لماهية FDI وتحديد أهم عوامل ومقومات قيامه والتركيز على الآثار المتوقعة منه على اقتصاد البلد المضيف، لاسيما تلك المتوقعة حصولها بجوانبها البشرية والمادية .
2. ان أهم أهداف البحث توضيح أهم المؤشرات الدولية المعتمدة لتحديد امكانية قيام ونجاح ذلك الاستثمار ومدى توفرها في بلداننا وبالتالي تحديد سبل استثمار الجوانب الايجابية لتجربة FDI.
3. تحديد أهم معوقات تدفق الاستثمارات ومقومات وسبل نجاحه.

### ثالثاً- فرضيات البحث

1. ان هناك اثار ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد البلد المضيف لمعالجة مشاكله الاقتصادية مما يساعده على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
2. يحقق FDI الاستثمار الاجنبي المباشر نقلا عموديا وافقيا للتكنولوجيا واستغلال الطاقات الفائضة.
3. ان هناك اثار سلبية يحدثها المستثمر الأجنبي فهو يسعى لتحقيق اقصى الارباح السريعة دون النظر الى الانعكاسات على الدولة المضيضة ولذلك تكون استثماراته عقيمة(تجارية او اسواق المال)
4. وجوب اعتماد المؤشرات المعتمدة عالميا في تحديد مدى توفر المناخ الاستثماري .

### 1. مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر FDI وأهميته وأنواعه

**1-1 المفهوم والأهمية:** تتنوع وتعددت تعريفات ومفاهيم الاستثمار كغيره من النشاطات والمتغيرات الاقتصادية باختلاف النظريات المفسرة له من جهة وعلى خلفية أهميته بتعدد النشاطات التي يدخل فيها من جهة اخرى وقد تمخض عن ذلك علو دوره في التنمية على الرغم من اختلاف ذلك الدور تبعا لمتانة وتنوع الاقتصاديات وهدف الاستثمار "الذي يتمثل في توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد ومن ثم فإن مفهوم الاستثمار يتمثل في الموارد المتاحة المتمثلة في الأموال المتوفرة من المصادر المختلفة والمستثمر وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدراً من المخاطر لتوظيف تلك الموارد وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح"(لطفى:2007:19) وبشكل عام عرف الاستثمار على انه

استحواذ او مشاركة من قبل شركة أو كيان مقرهما في بلد ما، لشركة أو كيان مقرهما في بلد آخر ولابد من التفرقة بين FDI والاستثمار الأجنبي الغير مباشر FEI «الاستثمار في المحافظ المالية Foreign Portfolio Investment ،الذي يهدف إلى شراء أصول كالأسهم في البورصة لتحقيق عائدات دون اكتساب الحق في إدارة المنشأة والرقابة عليها» وعرف FDI على انه "قيام شخص او منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر عن طريق الملكية الكلية او الجزئية للمشروع بهدف تحقيق عائد" (عطية، 2001:163) ،والاستثمار في جانبه النقدي على انه تخصيص لرأس مال نقدي بغرض الحصول على رأس مال مادي (وسائل انتاج ) تستخدم في عمليات الانتاج وخلق الطاقات او زيادتها في حالة كونها قائمة، ويُعرّف صندوق النقد الدولي FDI "بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر" كما عرف بأنه ذلك الاستثمار الذي يأتي من الخارج ويكون لأصحابه دوراً فعالاً في الإدارة ، لمساهمته في رأس المال، ويأتي معظم تدفق FDI عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، والمشاريع المشتركة في تلك الشركات وشركات خاصة محلية أو بينهما وبين مؤسسات حكومية" (المؤسسة، 1987: 2) ومع ذلك، غالباً ما ينظر له على انه بناء مرافق جديدة ،وأصبح FDI ذو جاذبية أكبر للدول النامية، لأنه لا يتميز بسرعة التقلب فهو مرتبط بعقود طويلة ،وتكاليف ضخمة وخاصة بعد الأزمة الآسيوية التي فتحت أبوابها للاستثمار غير المباشر في المحافظ المالية.

ان الاقتصاديات المفتوحة مع توفر القوى العاملة الماهرة والفرص الجيدة للنمو تميل إلى جذب كميات أكبر من FDI كما لا يفوتنا ان نذكر ان الحد الأدنى المقبول لنشؤنه على النحو المحدد من قبل منظمة التعاون والتنمية، هو امتلاك 10٪. او اكثر من الأسهم للشركة المستثمر فيها وقد يكون الاستثمار على شكل مشاركة او استحواذ وامتلاك كلي.

**1-2 أنواع وأشكال FDI :** وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD يعد FDI واحداً من أربعة أنواع للاستثمار الدولي أو تدفقات رأس المال والتي تتدرج بأربع فئات رئيسية هي (globalization , 2014:2)

- 1-القروض التجارية. 2-التدفقات الدولية الحكومية. 3- المحافظ المالية الأجنبية للاستثمار FPI لشراء الأصول دون الحقب بإدارتها
- 4-FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر)

### اما شكل الاستثمار حسب الملكية والية العمل فيقسم إلى :

أ-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي(الاستثمارات الأحادية):هنا تقوم دولة أجنبية او شركة بشراء مؤسسة (الاستحواذ) أو إقامة مؤسسة جديدة، وهي أكثر المشروعات تفضيلاً للشركات متعددة الجنسيات على الرغم من احتمالات تحملها لآعباء مالية كبيرة وتعرض استثماراتها لأخطار التأميم أو التصفية القسرية، وبالمقابل تضمن سهولة في الحصول على الأرباح والحرية في إدارتها. وان هذه الاستثمارات عادة ما تتدرج في اطار دافع الموارد او السوق او كلاهما ولقد ارتفعت أهميتها خلال فترة التسعينات نتيجة لعمليات الخصخصة في الدول النامية ،اذ أتاح هذا الوضع الفرصة لشراء الشركات وهذا النوع من الاستثمار كان حلاً مثالياً لتجاوز السياسات الحمائية في دول امريكا الجنوبية النامية التي طبقت سياسة إحلال الواردات .

ب- استثمارات المشاركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي: يقع هذا النوع ضمن دوافع الكفاءة او العلامات التجارية او الاصول ويعد اكثر انتشارا في البلدان حديثة التحول من الانظمة المركزية الى الرأسمالية "ولا تقتصر المشاركة هنا على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة، والخبرة، وبراءات الاختراع، أو العلامات التجارية إلخ، وان تلك المشاركة أحياناً مع رأس المال الوطني الخاص وأخرى مع رأس المال الوطني العام أو الاثنين معاً، ونتيجة نقص المعلومات عن السوق تبحث الشركة الأجنبية عن الشريك المحلي لأهداف متعددة(صلاح،2005:74 ) اذ سيوفر للشركة كل المعلومات بفضل وجوده في السوق وتحمله جزءاً من المخاطر والمساندة في مشاكل التوظيف والتعامل مع الجهات الحكومية.

ج-استثمارات التشغيل للمشروع المحلي بعد تأهيله ماديا وبشريا: ان قيام هذا النوع من الاستثمار من اجل رفع الطاقات ولفترة يتفق عليها بدافع النفاذ الى السوق ورفع الكفاءة مقابل دفع نسب او حصص معينة من الايرادات او الانتاج وقد يستخدم العلامة التجارية القائمة او يضيف عليها علامات جديدة.

### 2-أسباب تنامي الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

ان حجم الاموال المتاحة للاستثمار في اغلب المجتمعات اقل دائما من تلك المطلوب استثمارها وبالتالي تشتت المنافسة عليها بين طالبي الاستثمار ويتشدد اصحاب الاموال في طلباتهم ولذلك يمكن ان ينظر الى اسباب قيام الاستثمار المشار اليه من جانبيين وهما:

**2-1 الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:** ان FDI قد يكون مثيرا للجدل سياسيا واقتصاديا أو صعب القبول وخصوصا في بلداننا لأنه يعاكس جزئيا السياسات السابقة التي تهدف إلى حماية نمو الاستثمار المحلي أو حماية الصناعات الناشئة و أن لم تكن هذه الصناعات قد عملت بما فيه الكفاية أي وفق منطق ومتطلبات الجدوى الاقتصادية وبكفاءة اداء واضحة، حينئذ يمكن أن يكون من الملائم اقتصاديا للبلد المضيف ان يفتح فتحات ولو صغيرة في "النفق" والتركيز على FDI. على ان تكون تلك الاستثمارات وفقا لاحتياجات البلد، ولا بد ان نشير الى ان الحاجة الى تلك الاستثمارات لا يقتصر على البلدان النامية على الرغم اختلاف ظروفها عن ظروف الدول المتقدمة ، وتشير الدراسات الى أن مناطق مختلفة في فرنسا وألمانيا، وإيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية بانها منذ نصف قرن حافظت في المقام الأول على مكاتب لتحفيز FDI وخلق فرص عمل. وعلى الرغم من ان FDI، هو مقياس لملكية الأجانب للأصول الإنتاجية المحلية مثل الأرض والمصانع والمنظمات ،الا انه أصبح المحرك الرئيسي للعولمة الاقتصادية كنظام بسببياته وإيجابياته ، وان تأثيرا عميقا له في البلدان النامية ومما يؤشر ذلك التغيرات الحاصلة في معدلات نمو تدفقات ذلك النوع من الاستثمارات، ووفقا للونكتاد ونتيجة لعمليات الاندماج والاستحواذ وتدويل الانتاج في مجموعة واسعة من الصناعات فان FDI الداخل الى الدول النامية قد ارتفع بمستويات كبيرة ( foreign,2014:3) وبمعدل 3 % سنويا، ذلك لانه أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي لمعظم البلدان في مراحل نموها كما أنه ساعدها بمواجهة المصاعب الاقتصادية أما ابرز الفوائد التي تعود على المضيف للاستثمارات هي:

أ- استحداث عدد كبير من الوظائف وبأعلى الأجور في القطاع الخدمي بفرص عمل القليلة مقارنة بالقطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة Labor Intensive Industry».

ب- إنشاء مراكز تطوير في مناطق الاستثمار تدعم التنمية الاقتصادية وتعزز عملية جذب استثمارات أخرى دون تنازلات مكلفة جدا.

ج- الإسراع في تطوير المهارات اللازمة لقوة العمل في البلد المضيف وتشجيع نقل التكنولوجيا.

د- أثره الايجابي على ميزان المدفوعات من خلال:

- الأثر المباشر الإيجابي لتدفقات FDI باعتبارها إضافة على حساب رأس المال، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات .

- التوسع في الميزان التجاري مع العالم لاسيما اذا كانت مخرجات الاستثمار موجه للتصدير .

- الإضافة على حساب التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية والإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة المستثمرة لقاء استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم.

هـ- يخلق FDI اثرا ايجابيا عبر الروابط الامامية والخلفية مع الشركات والاستثمارات .

**2-2 الشركات الاستثمارية:** في السنوات ال 15 الماضية، تغير التعريف التقليدي ل FDI إلى حد كبير أي ليس فقط في اطار التعريف الكلاسيكي، ولكنه يجب أن يوضع في سياقه الصحيح، لاسيما انه لا يزال ثلثي ذلك الاستثمار يتركز في المعدات والآلات والمباني وعليه فإن الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الكبرى لا تزال تجعل له نسبة ساحقة من استثمارات اذ توسعت في الخارج فبلغ هذا التوسع أعلى مستوياته على الإطلاق إذ تكاد تبلغ قيمته نصف تريليون دولار. ("التقرير العالمي، 2015:2)، ويعزى النمو في التدفقات الاستثمارية اليها للأسباب التالية:

- الضغوط التنافسية الكثيفة في اغلب المؤسسات الصناعية فرضت عليها اكتشاف طرق جديدة لتحسين قدرتها بكل الجوانب.
- ارتفاع كلف الانتاج حفز انتقال المستثمرين نحو البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ("تقرير البن، 2003:5).

ولكن، مع ظهور شبكة الإنترنت، والدور المتزايد للتكنولوجيا، وتخفيف القيود على الاستثمار المباشر في العديد من الأسواق وخفض تكاليف الاتصالات توسعت مجالات الاستثمار لتدخل في مجالات متعددة وغير تقليدية وبذلك فإن أشكال الاستثمار المختلفة سوف تلعب دورا هاما في المستقبل للأسباب التالية:

- تجنب الضغط الحكومي على الإنتاج المحلي والتحكم بالطاقات وسياسات الإنتاج.
- تجنب الحواجز التجارية وسياسات الحماية الوطنية للمنتجات.
- توسيع حجم مبيعات التصدير بالإضافة للوطنية وفق مبدأ "فكر عالميا واعمل محليا".
- فرص الإنتاج والتسويق المشترك مع الشركاء المحليين، ومنح التراخيص.

ونضج الأدب الاقتصادي وتمخض عن العديد من النماذج الاقتصادية التي تفسر محددات ودوافع FDI المتعلق بالشركات ومن أهم تلك النماذج "نموذج OLI" أو ما يطلق عليه نموذج الملكية

(الموقع) الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ويفترض هذا النموذج أن الشركات متعددة الجنسية تتخذ قرارها بالاستثمار المباشر في الدول بناء على المزايا الاحتكارية التي تتمتع بها والتي (Andria,2003:5) تتمثل في:

- الملكية (O) ownership: ومزايا الملكية التي تحوزها الشركة في الدول المضيفة ومن أهم تلك المزايا تملكها لأصول غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعارف الفنية والتكنولوجية بالإضافة إلى مزايا الحجم الكبير والقدرة على تنويع المنتجات واختراق أسواق الإنتاج والاستهلاك.
- المكان (L) location: إذ تفضل الشركات الاستثمار في الدول المضيفة إذا كانت تتميز باتساع حجم السوق، البيئة الملائمة، الحوافز الاستثمارية، بالإضافة إلى الاستقرار.
- المزايا الاحتكارية الذاتية (Internalization): تقوم الشركة باستغلال مزاياها الاحتكارية (براءة الاختراع والتكنولوجيا) عن طريق الاستثمار المباشر في الدول النامية بدلاً من بيعها أو تأجيرها أو الترخيص باستخدامها، إذ يزداد النفع في الحالة الأولى عن الثانية وذلك لأن الاستثمار المباشر يتغلب على مشاكل التدخل الحكومي، وكذلك التغلب على عدم تنفيذ المشتري لجميع بنود حقوق الملكية الفكرية كما أن المستثمر الأجنبي يضمن وضع القيود التي تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق ومنع تسرب الاختراعات إلى الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى ، ومما تقدم فإن سعي الشركات للاستثمار المباشر يقع في عدة أنواع بحسب الدافع وهي :

أولاً. الاستثمار بدافع الموارد: تسعى الاستثمارات الأجنبية المباشرة هنا إلى الحصول على الموارد الطبيعية (المعادن والمواد الخام، والمنتجات الزراعية) وكذلك الموارد البشرية لاسيما المتخصصة منها ويؤخذ في إطار النوع الأول الوصول إلى العوامل المحددة للموارد والإنتاج مثل (المعرفة التقنية، وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية العائدة للشركات المحلية) ووفقاً لهذا النموذج فإن الشركة تستثمر لإنتاج بأرخص الأسعار .

ثانياً. الاستثمار بدافع الأسواق: يقع تحت هذا النوع ذلك الاستثمار الذي يسعى إلى أسواق الصادرات لاسيما في الأسواق المغلقة التي تحميها الحواجز الكمركية ويحقق هذا الاستثمار خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة عبر تقليل بعض تكاليف المواصلات والرسوم الجمركية، والذي يعد بديلاً للعمليات التصديرية من قبل الشركة الأم والبلدان المضيفة . كما يسمى هذا النوع بـ FDI الأفقي «Horizontal FDI» إذ تقوم الشركة الأم بإنشاء وحدات إنتاجية تابعة في البلد المضيف



لإنتاج نفس السلع والخدمات المنتجة في مقرها الرئيسي وإن شركات الاستثمار هنا تلك التي تصنع مجموعة واسعة من المنتجات الاستهلاكية المنزلية أو أنواع أخرى من السلع الصناعية رداً على الطلب الفعلي أو المستقبلي.

ثالثاً. الاستثمار بدافع الكفاءة: يتم هنا زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق تحويل جزء من خطوط الإنتاج لدول ما تتمتع بميزة نسبية في تكاليف الإنتاج (الخامات، قوى العمل، والمنتجات الأولية الرخيصة) كما يطلق على هذا النوع بالاستثمار الرأسي «Vertical FDI» (الصادق، 2015: 10). ويحدث هذا النوع من الاستثمار في الأسواق مفتوحة الحدود فالذي يحدث هنا هو توحيد العمليات على أساس المنتج أو العملية وهنا يتم توزيع نشاطات الإنتاج إقليمياً حسب الكفاءة في إنتاج أنواع محددة تحت نفس العلامة التجارية وإن هذا النوع الأكثر شيوعاً في الأسواق المتكاملة إقليمياً، وعلى الأخص في أوروبا وآسيا والبلدان المتجاورة ويتضح هذا النوع من الاستثمار من قبل شركة نستله شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

رابعاً. الاستثمار بدافع الأصول: ويدخل ضمن هذا النوع من الاستثمار دافع البحث عن المناطق المتطورة للاستفادة من التكنولوجيا المستخدمة فيها والتي عادة ما تكون عالية التقنية وتبني الشركات استراتيجيات بغرض الاستفادة من الأصول لدى الغير ولأجل ذلك تقوم بالاستحواذ وتعزيز التحالفات على المدى الطويل ضمن الأهداف الاستراتيجية وإن هذا النوع شائع في البلدان الصناعية" (2: 2014, online)

### **3- خريطة ومقومات نجاح FDI**

**3-1 العوامل والمقومات والخريطة الاستثمارية:** يعتمد نجاح المشروع الاستثماري على عدد من العوامل والمقومات لابد من توفرها في كلا الجهتين (الدولة المضيفة والشركة المستثمرة) والتي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية وإن تلك العوامل والمقومات التي لابد من توفرها في الدول المضيفة هي :

1. استقرار القوانين. 2. توفر المعلومات الاستثمارية. 3. عدم التمييز بين الاستثمارين الأجنبي الوطني. 4. حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة. 5. عدم فرض قيود على التملك. 6. السماح بتحويل جزء من الأرباح ورأس المال والأجور.

وبصفة عامة ولتلك الأسباب وغيرها يمكن القول أن FDI اتجه إلى عدد محدود من الدول تتميز باتساع سوقها وبالمهارة وكان ذلك لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة ومنها الأرجنتين والبرازيل

والشيلي والصين والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والمكسيك وتايلاند اذ تستحوذ هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل التدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية (world,2001:18)، والتي تركزت في مجالات الصناعات التحويلية والتجهيزية، والخدمات بعد أن كانت تتركز في قطاع المواد الأولية وعليه فإن اهتمام الدول النامية بتشجيع الاستثمارات الأجنبية لم يأت من فراغ بل كان محاولة منها لتقليد النموذج الآسيوي في هذا المجال خاصة في منطقة النمر الآسيوية وعلى الرغم من الطابع الجذاب لتقنية تحويل المديونية إلى استثمارات أجنبية في الدول النامية إلا أنها ظلت هامشية، اذ تفيد التقارير الصادرة عن مؤسسات SWAPS بأن تحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات أجنبية لم يشكل سوى 2 إلى 3% من حجم المديونية الخارجية وعلى هذا المستوى لا يمكننا التباهي بأننا نتوفر على تقنية لمعالجة إشكالية المديونية (عبدالسلام، 2002:34) وإن FDI يمكن الدول النامية من اختراق الأسواق الدولية عن طريق التصدير، لاسيما أن تلك الشركات التي تحضر معها رؤوس الأموال، التكنولوجيا، مؤهلات التسيير والتسويق سعيا من أجل اكتساب القدرة التنافسية على المستوى العالمي، وكمثال على ذلك نجد أنه في دول شرق آسيا قد لعب FDI دوراً مهماً في تدعيم الصادرات الصناعية المتقدمة، وفي كوريا يعزى إلى الشركات التابعة لشركات أجنبية ما بين 65% و 73% من الناتج في قطاع الصناعة الكهربائية والالكترونيات (البنك، 2000:81) ومع ذلك فان نجاح المشروع الاستثماري الأجنبي المباشر يتطلب حزمة من المتطلبات منها:

1-الإعفاءات الضريبية وعدم ازدواجها القروض الميسرة أو ضمانات القروض. 2- البنى التحتية المحلية ومناطق اقتصادية خاصة وتهيئة الأرض مجانا أو بأسعار ميسرة. 3- الرسوم الجمركية والتعريفات التفضيلية لحماية الأعمال الصغيرة من الكبيرة. 4- لوائح السلامة على العمل والحفاظ على البيئة. 5- EPZ-مناطق تجهيز الصادرات و تهيئة المخازن المتخصصة

وعبر تلك العوامل تتغير الخريطة الاستثمارية بين الدول ويشير بعض الاقتصاديين في التنمية أن جزءا كبيرا من أوروبا الغربية قد انخفضت الاستثمارات فيها مقارنة مع دول اسيا الناشئة لان الأخيرة أكثر ديناميكية لاسيما وأنها اعتمدت سياسات أكثر ملائمة لاستثمارات طويلة الأجل" وإن الدول الناجحة مثل سنغافورة وإندونيسيا وكوريا الجنوبية ما زالت تتذكر ما فرض عليها من آليات التكيف القاسية المفاجئة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال "الأزمة الآسيوية" 1997-1998 واستطاعت ان تحقق في السنوات ال 10 الماضية نموا جديرا بالاهتمام لاسيما أنهم تخلوا بهدوء عن "إجماع واشنطن" [وجهة النظر الكلاسيكية الجديدة المهيمنة] من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية على نطاق واسع الذي أثبت نجته (M. Nicolas,2012:14)

لتوفير المناخ الملائم للاستثمار فإن الدول تقوم بإدخال تغييرات على نظم الاستثمار فيها الجدول 1 الذي يبين عدد الدول والتغيرات التي أجرتها كان أداها 67 تعديل في 41 دولة سنة 2011 وأقصاها ادخل 80 بلداً 166 تعديل.

جدول (1) عدد البلدان التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار فيها، وعدد التغيرات التنظيمية.

| السنوات                                  | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|------------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| تفاصيل التغيرات                          | 51   | 43   | 59   | 80   | 77   | 74   | 49   | 41   | 45   | 57   | 44   |
| عدد التغيرات التنظيمية ومنها:            | 97   | 94   | 126  | 166  | 145  | 132  | 80   | 69   | 89   | 112  | 67   |
| أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر: * | 85   | 79   | 114  | 144  | 119  | 107  | 59   | 51   | 61   | 75   | 52   |
| أقل ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر: ** | 2    | 12   | 12   | 20   | 25   | 25   | 19   | 16   | 24   | 36   | 15   |

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2012 .

\*- بما في ذلك التغيرات المتعلقة بالتحريك أو التغيرات الهادفة إلى تعزيز أداء الأسواق، إضافة إلى زيادة الحوافز.

\*\* - بما في ذلك التغيرات الهادفة إلى زيادة الضوابط والتقليل من الحوافز أيضاً.

ومن جانب آخر فإن تلك التغيرات تؤثر على رسم الخريطة الاستثمارية فقد بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار 2267 اتفاقية منها 53% بين الدول المتقدمة في نهاية عام 2011، أما عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي فقد بلغ 2316 اتفاقية خلال الفترة ذاتها منها 73% بين الدول المتقدمة ، واستناداً إلى البيانات الصادرة عن الاونكتاد في سنة 2011 فإن عدد الدول النامية التي دخلت في اتفاقيات ثنائية فيما بلغ 130 دولة تصدرتها الصين ومصر وماليزيا بدخول كل منها في أكثر من 40 اتفاقية، وقد شكلت الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية 68% من إجمالي الاتفاقيات الثنائية الموقعة بينها وخاصة مع تزايد توجه تلك الدول ذات الاقتصاديات الضخمة إلى أن تكون مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر (الاونكتاد، 2012:5)

**2-3 ابرز المؤشرات الدولية المحددة لمناخ الاستثمار :** لم تكتفي شركات الاستثمار بدراسة الدوافع بل توسعت بغرض الاطمئنان على استثماراتها من خلال دراسة وتحديد نقاط الدول وفق المؤشرات الدولية للاستثمار فعدم الحصول على نقاط مقبولة يعد محمداً او عائقاً امام قرار نشوء او قيام الاستثمارات ، وأن الأزمات المالية العالمية التي يشهدها العالم، وما يبيده بعضهم من نقد وتحفظ على طرق تعامل هذه المؤشرات مع البيانات الخاصة بالدول، يجعل الوقوف على بعض تلك المؤشرات أمراً ضرورياً وان تطبيقها يؤدي في النهاية إلى الحصول على تباين واضح لتأثير هذه المؤشرات على المناخ الاستثماري في الدول المختلفة، ومن ثمَّ تحديد جذب المزيد من الاستثمارات إليها والعكس صحيح وسوف يتم التعرض إلى مجموعة من المؤشرات المختارة في هذا المجال :

**1-2-3 مؤشر الحرية الاقتصادية: Index of Economic Freedom :** يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنوياً منذ سنة (1995) عن (معهد هيرتا جفاونديشن) و(صحيفة وول ستريت جورنال) لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد، أي درجة التضييق التي تمارسها حكومة البلد المضيف وتأثير ذلك في الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد استقطب هذا المؤشر اهتماماً متزايداً بنتائجه، ويستند هذا المؤشر <sup>(1)</sup> إلى عشرة مكونات ذات أوزان متساوية تشمل:

1. معدل التعريف ووجود الحوافز غير الجمركية. 2. الهيكل الضريبي للأفراد والشركات. 3. حجم مساهمة القطاع العام. 4. معدل التضخم. 5. تدفق FDI والاستثمارات الأخرى. 6. وضع القطاع المصرفي والتمويل. 7. مستوى الأجور والأسعار. 8. حقوق الملكية الفكرية. 9. التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية. 10. أنشطة السوق السوداء.

ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية ، وصنف العراق هنا ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة ، إذ بلغت درجة المؤشر 4.9 وذلك مدار الأعوام ( 1997 - 2001 ) ، ارتفعت الى اقصى درجة 5 عام 2002 وتشير الى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونظراً لعدم توفر البيانات الكافية خلال الأعوام ( 2003 - 2007 ) فلا يوجد ترتيب للعراق في المؤشر، في حين احتل المرتبة 153 عالمياً عام 2001 تراجع إلى المرتبة 156 من بين 161 دولة شملها المؤشر عام 2002 ، كما احتل العراق المرتبة 19 عربياً تقدم إلى المرتبة 17 عام 2001 عربياً والمرتبة 18 عام 2003 وان هذه المراتب المتأخرة تعد محمداً وعائقاً امام الاستثمار الاجنبي. وان وقوع العراق ضمن "هذه المجموعة في فترة ما قبل عام 2003 لا غرابة

<sup>(1)</sup> دليل مؤشر الحرية الاقتصادية: - اقتصاد حر (1.99 نقطة) - اقتصاد شبه حر (2.99 نقطة) - حرية ضعيفة (3.99 نقطة) - حرية ضعيفة جداً "معدومة" (4.5 نقاط)

فيه بسبب السياسات والإجراءات الاقتصادية انذاك إلا أن الوضع بعد عام 2003 اتجه نحو التغيير إذ أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية دعم وتنشيط القطاع الخاص ليضطلع بدوره في الحياة الاقتصادية من خلال إصدار القوانين ومحاولة إصلاح الوضع الاقتصادي المتردي بما يسمح بإعطاء حرية أكبر، وبالرغم من عدم توافر بيانات كافية تتيح لنا معرفة درجة المؤشر، فإن هناك تحسناً بسيطاً فيه، إلا أن هذا التحسن بقي في إطار المجموعة نفسها (نبيل، 2014:24) وعلى الصعيد العربي احتلت الإمارات والأردن وقطر مراتب متقدمة جداً في التقرير العالمي للحرية الاقتصادية لعام 2014، إذ جاءت في المرتبة الخامسة عالمياً من بين 157 دولة، بينما احتل الأردن المرتبة السابعة وقطر المرتبة الثالثة عشرة وإضافة إلى الدول الثلاث، اعتبرت البحرين والكويت ضمن بلدان العالم الأكثر حرية اقتصادية، وجاءتا في المرتبتين 24 و 31 على التوالي الجدول 2 ونلاحظ خلوه من مؤشر العراق لعدم توفر البيانات وبقائه في موقعه السابق وقد أكدت ذلك منظمة التراث<sup>1</sup> التي تقوم بدراسة التقارير الواردة عن الاقتصاد ل 178 بلد من بين 186 بلداً حيث يستثني 8 بلدان لا تتوفر تقارير كاملة عنها لإدراجها ضمن مؤشر الحريات الاقتصادية ومن بينها 5 بلدان عربية وهي العراق، ليبيا، السودان، الصومال وسوريا.

جدول 2 مؤشر الحرية الاقتصادية للدول العربية لعام 2014

| ترتيب | الدول     | المؤشر |
|-------|-----------|--------|
| ٢٥    | البحرين   | ٧.٥٧   |
| ٤٥    | عمان      | ٧.٣٤   |
| ٥٩    | الكويت    | ٧.٢٠   |
| ٦٠    | لبنان     | ٧.١٩   |
| ٨٧    | السعودية  | ٦.٨٤   |
| ٩٦    | تونس      | ٦.٦٨   |
| ١١٣   | المغرب    | ٦.٤٥   |
| ١١٨   | اليمن     | ٦.٣٤   |
| ١٢٠   | موريتانيا | ٦.٣٢   |
| ١٢٢   | مصر       | ٦.٢٧   |
| ١٤٨   | الجزائر   | ٥.٠٩   |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الحرية الاقتصادية العالمي السنوي

### 3-2-2 مؤشر الشفافية (النظرة للفساد) Corruption Perceptions Index: يصدر

مؤشر الشفافية<sup>(1)</sup> سنوياً عن منظمة الشفافية الدولية التي أسست سنة (1993) وهي منظمة غير حكومية مقرها برلين/ألمانيا لرصد درجة الفساد، عن طريق مجموعة من المسوحات ومصادر

<sup>1</sup> منظمة غير ربحية تأسست عام 1973 إلى فهرسة بلدان العالم في مؤشر للحريات تسميه مؤشر البلدان الحرة إقتصادياً.  
(1) دليل مؤشر الشفافية: - (صفر) يعني درجة فساد عالية - (10) يعني درجة شفافية عالية - ما بين (صفر - 10) مستويات متدرجة من الشفافية بأدائها ارتفع رصيد الدولة من النقاط المسجلة دل ذلك على مستوى شفافية أعلى، والعكس صحيح.

المعلومات المعتمدة عبر آراء المستثمرين المحليين والأجانب، والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها، ونظرتهم إلى مدى تفشي الفساد والرشوة (تقرير مناخو 99:2005) ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المركبة، إذ يعتمد في حسابه على الدراسات الاستقصائية المتخصصة وترتب الدول في هذا المقياس من صفر إلى عشرة، إذ يشير تدني الدرجة إلى فساد أكبر وفي هذا الإطار فإن البيئة الاقتصادية العراقية تفقر إلى الشفافية التي تساعد الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوءها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار (التقرير العالمي، 12:2015). وقد احتل العراق المرتبة 113 عالمياً و16 عربياً عام 2003 في مؤشر الشفافية، إذ بلغت درجة المؤشر 2.2 درجة تراجع إلى 2.1 درجة عام 2004 لتحل المرتبة 129 عالمياً و17 عربياً، وفي عام 2005 ارتفعت درجة المؤشر إلى 2.2 درجة محتلاً بذلك المرتبة 137 عالمياً و17 عربياً، تراجع بعدها خلال عامي 2006 و2007 ليحتل المرتبة 161 و178 على التوالي عالمياً والمرتبة 17 و16 عربياً إذ بلغت درجة المؤشر 1.9 خلال عام 2006 و1.4 خلال عام 2007 والجدول 3 يعكس من زاوية أخرى لعدم توفر الشفافية في العراق بمختلف المجالات والذي أعد في عام 2015

جدول 3 موقف العراق في توفر معايير الشفافية

|                                                      |                                         |                                                        |                                                       |                              |
|------------------------------------------------------|-----------------------------------------|--------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------|------------------------------|
| هل جداول الرسوم للنشاط التجاري متاحة للجمهور بسهولة؟ | متوفر فقط بناء على طلب من موظف الوكالة؟ | نشرت في القوانين / المرسوم / النظام / الجريدة الرسمية؟ | كتيبات أو لوحات أو إشعارات عامة أخرى في مكتب الوكالة؟ | المتاحة بسهولة على الانترنت؟ |
| No                                                   | Yes                                     | No                                                     | No                                                    | No                           |

التقرير العالمي للاستثمار 2015، الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" <http://www.eliktisad.com>

**3-2-3 مؤشر العولمة The Globalization Index:** يصدر مؤشر العولمة منذ سنة (2001) عن شركة (A.T Kearney) الاستشارية في علوم الإدارة ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية (Affairs Foreign) لقياس مدى قدرة الدول على الاندماج والتكامل في الاقتصاد

<sup>(1)</sup> دليل مؤشر العولمة: يمنح كل عنصر قيمة تتراوح بين (صفر-1) وأوزاناً تتباين على وفق الأهمية النسبية المغطاة ثم يتم جمع رصيد كل دولة وترتب على أساس قدرتها على العولمة.

العالمي، من خلال محاور اقتصادية وسياسية وتكنولوجية والتواصل مع العالم<sup>(1)</sup> (تقرير مناخ، 99:2005): .

- درجة الاندماج الاقتصادي (التجارة الخارجية و FDI).
  - درجة التقدم التكنولوجي (عدد مستخدمي الانترنت وعدد مزودي خدماته).
  - المشاركة في السياسة الدولية (العضوية في المؤسسات الدولية وعدد المشاركات في بعثات حفظ السلام الدولية وعدد الاتفاقيات الدولية والسفارات الأجنبية في البلد).
  - العلاقات مع العالم (السياحة الدولية واستعمال الهاتف وتحويلات العمالة).
- ووفق ما جاء من دراسات وحسابات مؤسسة "KOF" الاقتصادية السويسرية كانت نتائج مؤشرها الدولي للعولمة لعام 2014 والذي يقيس أداء الدول من حيث مدى اندماجها في عملية "العولمة" على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتم حساب المؤشر من خلال تقدير خمسة محاور لكل دولة وهي (التدفقات الاقتصادية الحقيقية، القيود الاقتصادية، البيانات المتوفرة حول تدفق المعلومات، وبيانات الاتصال الشخصي، وبيانات التقارب الثقافي) ووفق تلك المؤشرات فقد احتل العراق الترتيب 162 عالميا والترتيب عربيا 17 وكما مبين في الجدول 4

جدول 4 ترتيب العراق بين الدول العربية وفق مؤشر العولمة

| الترتيب عربيا | الدولة   | الترتيب عالميا |
|---------------|----------|----------------|
| 01            | الإمارات | 29             |
| 02            | قطر      | 38             |
| 03            | البحرين  | 43             |
| 04            | الكويت   | 45             |
| 05            | الأردن   | 46             |
| 06            | المغرب   | 51             |
| 07            | السعودية | 58             |
| 08            | لبنان    | 60             |
| 09            | عمان     | 67             |
| 10            | تونس     | 82             |
| 11            | مصر      | 91             |

|    |           |     |
|----|-----------|-----|
| 12 | الجزائر   | 117 |
| 13 | اليمن     | 124 |
| 14 | موريتانيا | 127 |
| 15 | سوريا     | 135 |
| 16 | ليبيا     | 146 |
| 17 | العراق    | 162 |
| 18 | فلسطين    | 174 |

المصدر: تقارير ضمان الاستثمار-البنك الدولي [www.aigc.net](http://www.aigc.net)

### 3-2-4 مؤشر التنافسية Competitiveness Index: صدر مؤشر التنافسية منذ سنة

(1979) عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا بالتعاون مع أكاديميين عالميين وشبكات عالمية تتألف من (109) مؤسسات شريكة، وبعد أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، إذ يعنى بقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة (مجلة ضمان، 2004:15)، ويتكون المؤشر<sup>(1)</sup> من مؤشرين فرعيين هما مؤشر النمو للتنافسية (مستقبلي) (Business Growth competitiveness Index) ومؤشر الأعمال التنافسية (لوقت الحالي) (competitiveness Index) (المنتدى، 2014:23) يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق لتقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي احد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، فالأداء الضعيف للنمو غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار وبالأخص FDI.

إن حصول تقدم ملحوظ في هذا المؤشر يترك أثرا ايجابيا على تحسين مناخ الاستثمار، غير إن الوضع في العراق طبقا لهذا المؤشر لا يشجع أو يحفز المستثمرون على الولوج في العملية الاستثمارية في البلد وبالأخص في القطاعات الأخرى بعيدا عن قطاع النفط إذ احتل العراق المرتبة 166 على العالم في بيئة الاعمال خلال الاعوام الأخيرة وتعتبر التنافسية العامل المحدد للرابحين والخاسرين في البيئة الدولية المعاصرة باعتبارها الاطار الجامع لمختلف الشروط اللازمة لقطف ثمار سياسات التحرير الاقتصادي وفتح الاسواق والاندماج، وهي محور رئيسي لاهتمامات الاجهزة التنفيذية والتشريعية وقادة الدول ، كما انها لا ترتبط بامتلاك الموارد الطبيعية او بضالة تكاليف

(1) دليل مؤشر التنافسية: يتراوح المؤشر من (1) أدنى درجة تنافسية إلى (7) أعلى درجة تنافسية.



الايدي العاملة بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة وبالسياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات(المنتدى،26:2014). وفيما يلي نعرض مؤشرين رئيسيين للتنافسية وكما يلي:

أ-مؤشر التنافسية العالمية : يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر مؤشر مركب يضم عددا كبيرا من المؤشرات المتنوعة، التي تغطي عوامل اقتصادية وسياسية ومؤسسية، وتلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاجية والانتعاش الاقتصادي للدول ضمن المؤشر ويقسم المؤشر، مراحل التطور لأي اقتصاد الى :

المرحلة الاولى: يعتمد الاقتصاد في هذه المرحلة على عوامل الانتاج، من عماله غير مؤهلة، ورأس المال المتاح، والموارد الطبيعية، حيث تعتمد الشركات على المنافسة السعرية، وبيع السلع الاولى، فتتخفص الانتاجية مما ينعكس على مستويات الاجور.

المرحلة الثانية: حيث تتطور فيها عمليات الانتاج لتصبح اكثر كفاءة والاعتناء بجودة المنتج، ليصبح اكثر قدرة على المنافسة الدولية.

المرحلة الثالثة: ينتقل فيها الاقتصاد الى مرحلة القدرة على توليد مستويات مرتفعة من الاجور، مما يعني مستويات معيشة مرتفعة، وفي هذه المرحلة تكون الشركات قادرة على ابتكار منتجات جديدة.

ب- مؤشر التنافسية العربي: يصدره المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت، وهو مشابهة للتقرير الدولي الا انه يهتم بدراسة الوضع التنافسي للدول العربية وتحليله، ويتكون ايضا من مؤشر مركب يتكون من مؤشرين رئيسيين هما مؤشر التنافسية الكامن الذي يضم مؤشرات فرعية منها قياس رأس المال البشري، والتكنولوجيا، والبنية التحتية والتقنية للبلد، والمؤشر الثاني هو مؤشر التنافسية التجاري، ويضم تحته مقاييس منها الاسواق، الانتاجية والتكلفة، وبيئة الاعمال.. الخ. ويشير مؤشر النمو الاقتصادي في العراق إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان 0.61% عام 2006، وتوقع صندوق النقد الدولي، أن "يصل إلى 7.6% خلال العام 2016 المقبل، وأن يرتفع إلى 8.1% عام 2017"، في حين توقع أن "ترتفع معدلات إنتاج النفط من 3.4 مليون برميل يوميا خلال العام 2015 الحالي، إلى 3.8 مليون ب/ ي خلال العام 2016، وأن تصل إلى 4.3 مليون ب/ ي خلال العام 2017".

بعد استعراض هذه المجموعة من المؤشرات ، يبدو واضحا ان نتائجها لا تشجع على تكوين فكرة ايجابية لدى المستثمر الاجنبي عن ممارسة العمل في العراق، فالاستثمارات بأبسط مبادئها تعتمد على الارقام والتقييم لبيئة نمو العمل، فكيف تبدء عمل في بلد كل المؤشرات تشير الى كونه غير

ملائم لنشاط الاعمال، او انه لم يكن ضمن مؤشرات مهمة كمؤشرات التنافسية لأسباب يمكن ان نعزوها لعدم توفر البيانات، مما يزيد حجم المخاطر، من وجهة نظر المستثمر، واحتمالية تحمله تكاليف عالية في حال قرر الدخول الى بيئة الاعمال في العراق وبالتالي يتطلب رفع هامش الربح لتلافي الكلف والمخاطر المحتملة، وبالتالي يتطلب العمل على توجيه السياسة الاستثمارية لجذب استثمارات في مجال الاعلام الاقتصادي، واستثمارات في الاتصالات الحديثة، حيث لغاية الان لا يوجد تحسن واضح في هذا القطاع الحيوي على الرغم من اهمية لتنشيط الاقتصاد ونمو الاعمال والارتباط الفعال مع العالم، ويجب أن تسير معها على التوازي اصلاحات حقيقية لتحسين البيئة الاستثمارية، من أجل تنمية النشاطات التجارية، بما يمكن العالم ان يشاهد تحسّنها. وبالتأكيد فإن خطوات كهذه سيكون لها تأثير ايجابي على رفع مستوى النشاط الاستثماري في العراق.

### 3-2-5 مؤشر الضبابية The Opacity Index : صدر مؤشر الضبابية أول مرة عن شركة

برايس ووتر هاوس كوبرز سنة (2001) يقيس هذا المؤشر درجة الاقتدار إلى الوضوح والدقة والسهولة التي تحكم أداء الأعمال وعلاقة المستثمرين بالجهات الحكومية التي تصدر التراخيص، ووضع البيئة القانونية ، يستند المؤشر إلى إجراء مسح ميدانية ويتكون المؤشر<sup>(1)</sup> من خمسة مؤشرات فرعية تشمل الفساد والنظام القضائي والسياسة الاقتصادية والمعايير المحاسبية والإطار المؤسسي، وتمنح المكونات أوزاناً متساوية (من صفر إلى 100%)، ويدل الرصيد المنخفض الذي تسجله الدولة على درجة عالية من الشفافية والوضوح والإدارة الرشيدة فيها.(تقرير مناخ، 2005:100) ويحتل العراق مراكز متأخرة جداً في جدول الشفافية بتسلسل 170 من مجموع 175 دولة الذي يستند الى مؤشرات قانونية ومؤشرات ارتفاع نسب الفساد وانخفاض اساليب مدركات الفساد بالإضافة الى ضعف الاجراءات القانونية والمالية لحماية الاستثمار صدر عن منظمة الشفافية العالمية، ويهدف الى تصنيف دول مختارة من العالم بناء على تصور لنسبة الفساد في هذه الدول والذي قد يكون بأشكال متعددة، كاستغلال موظفي الدولة والسياسيين لمناصبهم لتحقيق مصالح شخصية، او لهدر المال العام والرشوة، وغير ذلك . ويتبع المؤشر نظام التقويم على اساس النقاط، حيث تصنف الدول التي تحصل على اكبر عدد من النقاط لغاية 100 نقطة بانها دول نظيفة جداً من الفساد ((very clean والدول التي تحصل على اقل عدد من النقاط لغاية الصفر فتصنف بانها مرتقعة الفساد (highly corrupt)، وبالنسبة لمؤشر الاعوام 2011 و 2012 كانت المراتب الاولى من نصيب الدنمارك وفنلندا، ونيوزلندا، و آخر الترتيب حافظت عليه الصومال، اما العراق فترتيبه في القائمة لعام 2011 التي ضمت 182 دولة 175 بجمع 18 نقطة، وضمن قائمة العام 2012 التي

<sup>(1)</sup> دليل مؤشر الضبابية: كلما انخفضت نسبة المؤشر للدولة دلت على عدم صلاح الحكم والإدارة والعكس صحيح.

ضمت 174 دولة 169 بجمع 18 نقطة، ولا يمثل ذلك تقدم للعراق ضمن القائمة عن العام السابق، لكونه حصل على مستوى النقاط ذاته (المنتدى، 2014:45).

### 3-2-6 مؤشر التنمية البشرية Human Development Index: يصدر مؤشر التنمية

البشرية منذ سنة (1990) عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف جعل الإنسان محور عملية التنمية يتم احتساب المؤشر<sup>(1)</sup> على أساس متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم المتحقق على مدى خمس سنوات في ثلاثة أبعاد رئيسة من التنمية البشرية (تقرير مناخ، 2005:101)

1- طول العمر: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين (25 - 85) سنة.

2- العلم والمعرفة: يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق بالتعليم ويتراوح بين (صفر % - 100 %).

3- مستوى المعيشة: يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح بين (100 - 40000 دولار

وتمنح هذه المؤشرات الفرعية أوزاناً متساوية ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات، هي تنمية بشرية عالية (80% وأكثر)، تنمية بشرية متوسطة من (50% إلى 79%) وتنمية بشرية متدنية (أقل من 50%) تمنح هذه المؤشرات أوزاناً متساوية وأوضح التقرير أن المنطقة العربية تضم دولتين في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً هما قطر والإمارات، وثمان دول في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة هي البحرين والكويت والسعودية وليبيا ولبنان وعمان والجزائر وتونس وست دول في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة وهي الأردن وفلسطين ومصر وسوريا والمغرب والعراق، وثلاث دول في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة هي اليمن وجيبوتي والسودان وجاء العراق بالتسلسل 132 على العالم (مجلة ضمان ، 2003:3)

3-2-8 مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد FDI Performance Index and FDI Potential Index

<sup>(1)</sup> دليل مؤشر التنمية البشرية: (80%) فأكثر تنمية بشرية مرتفعة، من (50%) إلى أقل من (80%) تنمية بشرية متوسطة، أقل من (50%) تنمية بشرية منخفضة.

عند مقارنة وضع البلد على وفق مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات يكون ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية:

- مجموعة الدول السبّاقة: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات مرتفع.
- مجموعة الدول المتجاوزة إمكانياتها: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع وإمكانيات منخفض.
- مجموعة الدول ما دون إمكانياتها: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض وإمكانيات مرتفع.
- مجموعة الدول المتدنية الأداء: وهي التي تحظى بمؤشر أداء ومؤشر إمكانيات منخفض أيضاً.

وأظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة وثيقة بين درجة الاستقرار السياسي في البلدان المضيفة ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويساعد مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء على تقييم مستوى الأداء التنظيمي المطلق و تحسّنه مع مرور الوقت ويظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى للأداء" و يسمح ذلك للمستخدمين بمشاهدة الفجوة بين أداء اقتصاد معين و الأداء الأفضل في أي نقطة من الزمن وتقييم التغير المطلق في البيئة التنظيمية للاقتصاد على مر الزمان كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. ويتراوح مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و 100 الحد الأعلى. على سبيل المثال، تعني درجة 75 في 2015 أنّ الاقتصاد كان على مسافة 25 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء الذي شيد من أفضل أداء سجل في جميع الاقتصاديات وعبر الزمن. و تشير درجة 80 في 2016 DB إلى تحسّن الاقتصاد بهذه الطريقة يتكامل مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء مع الترتيب السنوي على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقارن الاقتصاديات مع بعضها البعض في نقطة من الزمن .

جدول 5 درجة العراق في مؤشر الاداء للسنوات 2010-2015

| <a href="#">DB 2015</a> | <a href="#">DB 2014</a> | <a href="#">DB 2013</a> | <a href="#">DB 2012</a> | <a href="#">DB 2011</a> | <a href="#">DB 2010</a> |
|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|
| 46.08                   | 50.42                   | 49.82                   | 48.68                   | 48.36                   | 49.04                   |

التقرير العالمي للاستثمار 2015، الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" <http://www.eliktisad.com>

**3-2-9 مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business Report):** يصدره البنك الدولي، ويجمع بيانات مختلفة في 183 بلداً، يقيس سهولة تنفيذ الأعمال في هذه الدول ويقارن بينها من حيث الإجراءات المتبعة للتعامل مع الشركات المحلية، وخاصة الشركات الأصغر حجماً طوال مراحل حياتها. ويستند ترتيب البلدان على أساس مجموعة من المؤشرات تقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية المؤثرة على عشرة مجالات في حياة منشأة الأعمال، وهي: بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالة الاعسار، بالإضافة إلى القواعد المنظمة لتوظيف العاملين. وتستخدم البيانات التي يتم جمعها لتحليل النواتج الاقتصادية، ويتابع التقرير الإصلاحات في البيئة الإجرائية المنظمة للأعمال التجارية على مستوى العالم، وتحديد مكان نجاحها وأسبابه، وتجمع لتحديث البيانات في النسخة التالية من التقرير وطبقاً لمؤشرات التقرير، تحتل سنغافورا والصين، ونيوزيلندا، المراتب الثلاثة الأولى في تقارير الاعوام 2011 و 2012، ومن الدول العربية احتلت السعودية المراتب 10 و 12 على التوالي للاعوام المذكورة، ودولة الامارات 35 و 33. بينما احتل العراق المرتبة 159 لعام 2011 و 164 للعام 2012 حيث تراجع ترتيبه خمسة مراتب ولا توجد أية إصلاحات حسب التقرير، كما وصف التقرير بدء عمل تجاري في العراق بأنه مكلف، بسبب زيادة كلفة شهادة حجز الاسم التجاري، وكلفة اتعاب المحامين لإكمال أوراق تسجيل الشركة (المنتدى، 2014:78).

### **3-3: أهم مؤشرات واقع FDI في العراق و الدول العربية والعالم**

#### **3-3-1 محددات ومقومات الاستثمار العراقي**

أولاً: المعوقات والمحددات الاقتصادية:

1. عدم التيقن وعدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة ، مثل ارتفاع معدلات التضخم وتقلباتها والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة الشركات أو المشروعات غير المغامرة وأن عدم التيقن يجعل هذا النوع من الشركات تعيد تخصيص استثماراتها بعيداً عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة ومن ثم ينخفض الاستثمار الخاص. (هناء، 2002:13)

2. ضعف قدرة الاقتصاد العراقي في عرض المدخلات اذ يمتاز عموماً بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة، وهذه تشكل أحد المعوقات بوجه دخول الشركات والاستثمارات إلى السوق العراقية اذ ان قيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة والتي تتضمن مواد البناء والمكانن

- والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين فضلاً عن البنى التحتية وإن شحه أو قلة تلك العوامل تؤدي إلى رفع مستوى أسعارها وبالتالي زيادة الكلفة وهبوط العائد يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم التوقف عن تنفيذه.
3. افتقار العراق إلى الأسواق المالية المتطورة والتي تعد ممول رئيسي لشركات قطاع الأعمال، ويلجأ إليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية، والافتقار إلى الأسواق المالية أو ضعفها وعدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الأجنبي.
4. المحددات السياسية وكثرة التغيرات والاضطرابات تؤثر سلباً على القرار الاستثماري.
5. المحددات التكنولوجية فقد أحدثت العزلة التي عانى منها العراق خلال فترة الحصار فجوة تكنولوجية بين العراق وبقية بلدان العالم .
6. انعدام الشفافية: إن البيئة الاقتصادية العراقية تفتقر إلى الشفافية التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسية وأصحاب رأس المال، والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوءها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار.(محمد عبدالكريم،2005:23)

ثانياً: مقومات الاستثمار في العراق :

- على الرغم من المحددات التي تحتويها البيئة العراقية إلا أنها قد تكون ملائمة ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر لوجود مجموعة من المقومات ومنها الآتي " (بلاسم،2013:13):
1. طبيعة السوق العراقية (الطلب): تعتبر مشجعة لجذب الاستثمارات الأجنبية وما فيها من القوة الشرائية الخاصة بالسكان وهذا يشير إلى توفر دافع السوق بالنسبة للشركات المستثمرة بالإضافة إلى إمكانية إنشاء من مناطق التجارة الحرة والاتفاقيات التجارية المعقودة بين العراق والدول العربية والنفاز من خلالها إلى أسواق الدول الأخرى
2. القوى العاملة : "تتوفر في العراق مؤشرات دافع الكفاءة إذ يمتلك العراق 16 مليون فرد من النشطين اقتصادياً منها 59% خارج قوة العمل وتمتلك من المهارات والكفاءات ما يؤهلها للعمل لدى الشركات الأجنبية وباجور منخفضة.
3. المواد الأولية : توفر النفط ومشتقاته بأسعار منخفضة جداً واحتياطي مؤكد 115 مليار برميل و215 مليار برميل احتياطي محتمل وكذلك 112 ترليون قدم مكعب من الغاز بالإضافة إلى المعادن الأخرى كالكبريت والحديد الرسوبي مما يعني انخفاض تكاليف الانتاج(محمد علي،2008:33)

**3-3-2 : واقع الاستثمار في الدول العربية:** تتشابه محددات ومقومات الاستثمار وكذلك المناخ الاستثماري الى حد كبير بين الدول العربية لتتشابه الظروف الاقتصادية والديموغرافية والسياسية وفي نظرة خاصة للعراق فأن بيئة الاستثمار في العراق شهدت عدم تحسن بل تراجع طيلة المدة الممتدة من عام 1997 وحتى عام 2003 ، باستثناء عام 2000 والذي شهد تحسناً بسيطاً بسبب إصدار بعض القوانين التي عملت على جذب بعض الاستثمارات العربية ، ثم تراجعت قيمة المؤشر في عام 2003 بلغت قيمة المؤشر 0,66 وحدث تحسن بسيط في قيمة المؤشر المركب إذ بلغت 1,66 عام 2004 نتيجة الأوضاع السياسية الجديدة ثم تراجع هذا المؤشر عام 2005 إذ بلغ -1 نتيجة الأوضاع الأمنية التي أثرت في بيئة الاستثمار وفي عامي 2006 و 2007 حدث تحسن فيها وهذا ما انعكس على قيمة المؤشر إذ ارتفعت في عام 2006 الى 1 وإلى 1.33 عام 2007 وذلك على اثر صدور قانون الاستثمار ( 13 ) لسنة 2006 ، وفي إطار تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر فقد سجل العراق ما قيمته 5.13 عام 2013 و 4.7 مليار دولار عام 2014 ويشكل ما نسبته 10,8% و 10,9% من اجمالي التدفقات الى الدول العربية وإذا نظرنا الى مؤشرات الدول العربية فان تدفقات FDI الجدول 6 الواردة الى (21 دولة) مجتمعة فقد شهدت انخفاضاً فيها من 47.5 في عام 2013 الى 43.9 مليار دولار عام 2014 بمعدل انخفاض 7.6% بعد ان كانت 66.2 مليار دولار عام 2010 مقارنة مع 76.2 مليار دولار عام 2009 وهو تراجع للتدفقات الواردة (18 دولة) . (تقرير الاستثمار، 9:2011)

وتشير بيانات التقرير إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى 4 دول عربية فقط (السعودية ، الامارات ، العراق ، المغرب) فيما تراجعت في اغلب الدول الاخرى . وجاء في التقرير أن الامارات حلت في المرتبة الأولى عربياً كأكبر دولة مضيضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 10480 مليون دولار وبحصة بلغت بحدود 23% من الإجمالي العربي تلتها السعودية بقيمة 8865 و 8012 مليون دولار للأعوام 2013 و 2014 على التوالي حيث اتجهت الاستثمارات إلى عدد من المشاريع النفطية الضخمة مثل ينبع و «داو كيميكالز» ورأس تنورة المتكامل، أما التدفقات الواردة إلى ليبيا وسوريا واليمن فقد تراجعت كثيراً على خلفية الاحداث والحرب حيث لم تشكل في اقصاها سوى 1.4% في ليبيا .

جدول رقم (6) تدفقات FDI إلى الدول العربية بالمليون دولار

| الدولة           | 2013  | 2014  | نسبة 2013 من الإجمالي (%) | نسبة 2014 من الإجمالي (%) |
|------------------|-------|-------|---------------------------|---------------------------|
| السعودية         | 8865  | 8012  | 18.65                     | 18.25                     |
| مصر              | 4192  | 4783  | 8.81                      | 10.89                     |
| قطر              | 840-  | 1040  | 1.76-                     | 2.36                      |
| لبنان            | 2880  | 3070  | 6.05                      | 6.99                      |
| الإمارات         | 10480 | 10066 | 22.04                     | 22.93                     |
| ليبيا            | 702   | 50    | 1.47                      | 0.11                      |
| الجزائر          | 2661  | 1488  | 5.59                      | 3.39                      |
| سلطنة عمان       | 1626  | 1180  | 3.42                      | 2.68                      |
| الأردن           | 1747  | 1760  | 3.67                      | 4.01                      |
| السودان          | 1688  | 1277  | 3.55                      | 2.90                      |
| تونس             | 1117  | 1060  | 2.35                      | 2.48                      |
| العراق           | 5131  | 4782  | 10.79                     | 10.89                     |
| سورية            | -     | -     |                           |                           |
| المغرب           | 3298  | 3582  | 6.93                      | 8.16                      |
| البحرين          | 989   | 957   | 2.08                      | 2.18                      |
| فلسطين           | 176   | 124   | 0.37                      | 0.28                      |
| الصومال          | 107   | 106   | 0.22                      | 0.24                      |
| الكويت           | 1434  | 486   | 3.01                      | 1.10                      |
| جيبوتي           | 286   | 153   | 0.60                      | 0.34                      |
| موريتانيا        | 1126  | 492   | 2.36                      | 1.12                      |
| اليمن            | 134-  | 576-  | 0.28-                     | 1.31-                     |
| مج الدول العربية | 47531 | 43892 | 100                       | 100                       |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير اونكتاد تقرير الاستثمار العالمي (2015)



علما بأن إجمالي التدفقات وصلت الى أعلى مستوى لها في عام 2008 (97.6 مليار دولار) وكنسبة من إجمالي التدفقات العالمية، نجد أن حصة الدول العربية ارتفعت من 3.2% في عام 2013 الى 3.6% في عام 2014، علما بأن هذه النسبة وصلت الى 6.8% في عام 2009، أما حصة المنطقة العربية كنسبة من إجمالي التدفقات الواردة الى الدول النامية فقد انخفضت من 7.1% في عام 2013 الى 6.4% في عام 2014. علما بأن هذه النسبة وصلت الى أعلى مستوياتها في عام 2009 (17.5%).

**3-3-3 أهم مؤشرات FDI في العالم:** وضعت الصين الاستثمار منذ عام 1979 في المقام الأول بغرض استيراد التكنولوجيا وتحديثها، وأيضاً للاستفادة ورفع القدرة على استقطاب العمالة (جوستن، 2012:22) وأصبحت أكبر مستفيد من FDI في عام 2014، تليها هونغ كونغ (الصين) والولايات المتحدة واجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعةً 681 مليار دولار من FDI وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة. وتشكل الاقتصادات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل في العالم، وهم الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والبرازيل والهند، ولا يوجد نمو كبير في FDI إذ كان (1114 و 1309 و 1524) مليار دولار في الاعوام (2009 و 2010 و 2011) على التوالي وفق ما جاء من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكان هذا الرقم 25 % أقل من المتوسط قبل الأزمة بين عامي 2005 و 2007. (تقرير abc، 2011:2) إلا أنه ارتفع ليصل الى 1200 مليار دولار عام 2013 (البنك، 2015:9) منها ما يقرب من 713 مليار دولار حصة الاتحاد الاوربي و 414 مليار في شرق اسيا والباسفيك وجنوب اسيا 33 مليار أما في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا فلم يشكل جم الاستثمار سوى 22 مليار دولار. وشهد عام 2014، ان تسعة<sup>2</sup> من البلدان العشرين ذات الاستثمارات الأكبر في الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية استثمرت نسبةً قياسية تبلغ 35 % من إجمالي تدفقات FDI إلى تلك الدول، بعد أن كانت سجلت 13 % في عام 2007 ومن خاصيات توسع هذه الاستثمارات على الصعيد العالمي استثمارها في بلدان نامية أخرى فارتفع رصيد FDI من اقتصادات نامية إلى نامية أخرى. في حين سجلت الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة بنسبة 28 % بقيمة 499 مليار دولار. إلا أن هذا الرقم تأثر إلى حد بعيد بتصفية أحد الاستثمارات الكبرى نفذتها شركة فودافون في المملكة المتحدة لشركتها فيرايزون للاتصالات اللاسلكية، في الولايات المتحدة، وتدل صفقة فودافون على ظهور اتجاه عام في نشاط الدمج والتملك الذي شهد ارتفاع عدد صفقات تصفية الاستثمارات

<sup>2</sup> هونغ كونغ (الصين)، والصين، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وجمهورية كوريا، وماليزيا، والكويت، وشيلي، وتايوان إقليم الصين

بمعدل عملية تصفية واحدة من كل عمليتين من عمليات الدمج والتملك برغم من ان إعادة تنشيطها سجلت أعلى رقم من الصفقات الكبرى من 168 مليار في عام 2013 إلى 223 مليار عام 2014 (التقرير العالمي، 2015:45) .

ان إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات على الصعيد العالمي قد ارتفع في عام 2014 فزادت مبيعات وأصول تلك الشركات في الخارج بوتيرة أسرع من تلك التي سجلتها نظيراتها المحلية، فولدت بذلك قيمة إضافية تناهز 7.9 تريليون دولار وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات 75 مليون شخص في المجموع، وأنشأت 4 ملايين فرصة عمل على الصعيد العالمي خلال العام الماضي ويستشرف التقرير ما بعد عام 2014، ان هناك دلائل على أن FDI العالمي سيتعافى حيث يُتوقع أن تنمو تدفقاته على الصعيد العالمي بنسبة 11 % لتبلغ 1.4 تريليون دولار في عام 2015 ويتوقع التقرير (البنك، 2015:12) أيضاً ارتفاعات أخرى حيث ستبلغ تدفقات FDI 1.5 تريليون دولار في عام 2016 و 1.7 تريليون دولار في عام 2017 ومن المتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة ارتفاعاً كبيراً في التدفقات في عام 2015 بنسبة قد تتجاوز 20 %، مما ينم عن نشاط اقتصادي أقوى.

### الاستنتاجات

1. تعتمد درجة تأثير FDI على نوعه او شكله فمثلاً عمليات الاندماج والاستحواذ يكون تأثيرها أقل من تأسيس شركة جديدة «في الأجل القصير فقط» وأن تأثيره على النمو الاقتصادي للبلد المضيف يعتمد على جودة رأس المال البشري ودرجة تطور ونمو القطاع المالي والمصرفي كما إن الدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح تنتفع منه أكثر من تلك التي تتبع السياسات الحمائية.
2. يتنامى FDI لان مؤسسات الاختراع تفضل تحمل مخاطر الاستثمار أكثر من بيع تراخيص الإنتاج الجديدة غير المكلفة وتعطي أرباحاً مضمونة، وتجنبها القيود الكمركية ولا تخلق منافساً ممكناً
3. تعتبر التنافسية العامل المحدد للرابحين والخاسرين في البيئة الدولية وإن الوضع في العراق طبقاً لهذا لمؤشر التنافسية لا يشجع أو يحفز المستثمرون على الولوج في العملية الاستثمارية في البلد وبالأخص في القطاعات الأخرى بعيداً عن قطاع النفط اذ احتل العراق المرتبة 166 على العالم في بيئة الأعمال خلال الأعوام الأخيرة

4. أن المناخ الاستثماري في العراق واغلب الدول العربية غير مقبول نظراً لأنها تقع في مؤخرة تصنيف المؤشرات الدولية ذلك لأنها تعاني من عدة مشاكل اقتصادية وتتمثل بانخفاض دخل الفرد وبالتالي الاستهلاك وتذبذب أسعار صرف العملة مما يؤدي إلى تذبذب أرباح المستثمرين والمشاكل الإدارية والتنظيمية، (نقص الكفاءة في النظم الإدارية والفنية وغياب نظام فعال للمعلومات، وعدم كفاءة أجهزة إدارة الاستثمار) عليه فان حصتها من الاستثمارات الخارجية المباشرة لم تتعدى 5.2% من مجمل التدفقات إلى تلك الدول بينما يشكل حاجتها تقريبا 8% من ناتج هذه الدول.

5. إن الاستثمار الأجنبي المباشر FDI عند تطبيقه بمهارة وفي توقيته ومكانه الصحيح يعد واحداً من أسرع الوسائل التي تؤثر في التنمية وان إتباع أفضل الممارسات، يحقق التقدم والنمو وتمتد تأثيراته لفترات طويلة عبر صياغة العقود الضامنة للحقوق والالتزامات وإعادة تشكيل السياسات وبذلك يساهم في ردم الثغرات في هيكل المشروعات المحلية

### المقترحات

1. من الضروري جداً ان تقوم الدول وخصوصاً النامية الى اعتماد تطبيق المؤشرات الدولية ومتطلباتها عبر اجراء الإصلاحات بجوانبها المتعددة والتركيز على المشاريع الاستثمارية ذات الروابط الأمامية والخلفية مع المشاريع المحلية لضمان عدم التقاطع و يتعين توخي الحرص عند اختيار التكنولوجيا الأجنبية، وتكون ملائمة للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية وان لا تكون ذات آثار سلبية على المجتمع لاسيما تنامي او رفع نسب البطالة.

2. اختيار المشروعات يجب ان يكون او يسهل عملية الانتقال من اقتصاد مغلق ومحمي يتميز بالمدونية وتعتمد كثيراً على القطاع العام إلى اقتصاد ليبرالي مفتوح يتم فيه تنمية دور القطاع الخاص وتحسين إستراتيجية الخصخصة لبيع أصول المؤسسات من اذ الحصول على أحسن العطاء الاستثمارية.

3. إعداد خريطة استثمارية تتضمن عوامل جذب FDI والاستفادة من التجارب التي نجحت في استقطاب أكبر حجم من الاستثمارات وهذه العوامل هي :

- توفير سوق واسعة ونشطة خلقية وأمامية يسهل الوصول إليها ويتوفر فيها أيدي عاملة ماهرة وملتزمة ومنطقية الأجر.

- بناء قاعدة واسعة من المؤسسات (قضائية، إدارية، فنية) وتوفير البيئة الأمنية والسياسية (إجازات الدخول، والخروج، والإقامة) والاقتصادية (نظام مصرفي متطور، أسواق بورصة، نظام ضريبي مناسب، تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والقروض وأجور ومكافآت العاملين الأجانب)

4. قيام الحكومات بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وبناء أفضل العلاقات مع المنظمات الدولية وتحرير الاستثمار، وإطلاق حرية الدخول في مختلف الأنشطة دون قيد وتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال عن طريق إنشاء مراكز الخدمات الشاملة لتسجيل مؤسسات الأعمال وتبسيط شروط النشر والإشهار، وكذلك تقليص عدد الإجراءات وتسريعها وتحسين معيار الإفصاح لدى الشركات المساهمة بما يتطابق ومتطلبات مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي إذ يقيم 183 دولة ومدى تنافسيتها الاستثمارية العالمي.

5. الترويج للاستثمار في العراق من خلال اعداد الخريطة الاستثمارية وتحديثها والمشاركة بالمؤتمرات والمعارض والندوات

## المصادر العربية

### أ.الكتب والبحوث

1. الصادق، علي جاسم "FDI وآثاره على اقتصاد البلد المضيف  
[www.hrdiscussion.com/hr24952.html](http://www.hrdiscussion.com/hr24952.html)
2. بلاسم جميل "FDI بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013
3. جوستين يي فو لين ": لماذا استمرار النمو في الصين وتصدر العالم". الإيكونوميست 22 نوفمبر
4. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار عمان، 2001
5. صلاح عباس، العولمة وأثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005
6. صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية، قضايا اقتصادية معاصرة، مصر، 2003
7. لطفي، علي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007
8. عطية، طاهر مرسى "ادارة الاعمال الدولية "دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 2001،
9. عبد السلام أديب، المديونية الخارجية والعولمة، المغرب ، 2002
10. عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، قطر، 2000 - 2001
11. نبيل جعفر عبد رضا و خولة ارشيح " بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق "الحوار المتمدن، العدد 3750، -2012
12. محمد عبد الكريم منهل العقيدى " آفاق الاستثمار الأجنبي في جمهورية العراق " مجلة الزراعة العراقية العدد الرابع لسنة 2005.
13. هناء عبد الغفار، FDI والتجارة الدولية: الصين انموذجاً (بغداد: بيت الحكمة، 2002).

## ب. التقارير

1. أخبار ABC. تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة". 20 يونيو 2011.
2. التقرير العالمي للاستثمار 2015، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" <http://www.eliktisad.com> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005.
3. التقرير السنوي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) <http://iraqeconomists.net>
4. تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2000، البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
5. تقرير ضمان الاستثمار، 1987، 2003، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
5. تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير لعام 2015 <http://wdi.worldbank.org/table/6.9>

## ج. المصادر الأجنبية

1. Andria king ,the link between foreign direct investment corruption economics ,Carlton university,Ottawa,2003
2. M. Nicola S j . Ferzli quoting Andrew Mortimer(May 14, 2012).
3. Risk Location: Asia trade places with the West." Euro money country risk. Recover ,November 2012  
://www.euromoneycountryrisk.com/.

## د. المواقع الإلكترونية

1. <http://www.economywatch.com/foreign-direct-investment/>
2. <http://online.wsj.com/article/>
3. <http://www.globalization101.org/what-are-the-different-kinds-of-foreign-investment>
4. world Bank, global economic prospects and the developing countries, 2001